

بيان حوكمة الشركة

عبارة عن مبادئ الحوكمة الرئيسية التي تنظم العلاقة بين مساهمي شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) («دلالة») والإدارة والموظفين والغير، على سبيل المثال العملاء والجهات النظامية المختصة والموردين وكافة الأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع دلالة كما هو منصوص عليها أدناه:

النزاهة

تلتزم دلالة بمبدأ النزاهة فيما يتعلق بأنشطة العمل والعلاقات مع العملاء والموظفين والمساهمين والجهات النظامية والمؤسسات والمنظمات.

المصداقية

لا شك أن الثقة هي محور نجاح الأعمال التجارية، لذلك توفر دلالة للعملاء والمساهمين والموظفين والسلطات النظامية معلومات واضحة شاملة ودقيقة، كما تقدم خدمات متميزة في الوقت المناسب.

الالتزام

تلتزم دلالة بكافة القوانين واللوائح والمعايير.

السرية

لا تتشارك دلالة أية معلومات أو تفاصيل خاصة بمعاملات المساهمين والموظفين والموردين وشركاء العمل وفوق ذلك كله المعلومات الشخصية الخاصة بالعملاء مع أي شخص أو مؤسسة، باستثناء الجهات التي يُسمح بمشاركة المعلومات معها أو أن تتطلب القوانين واللوائح ذلك.

الشفافية

باستثناء المعلومات التي تعتبر أسرارًا تجارية، والتي لم يتم الإفصاح عنها للعمامة، تقوم دلالة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية على وجه السرعة وعلى نحو دقيق وشامل وبطريقة سهلة التفسير والفهم للعمامة.

تسعى إدارة دلالة جاهدة لإقامة اتصال وثيق يتسم بالشفافية مع المساهمين. والهدف الرئيسي هو جعل أسهم دلالة وسيلة استثمارية جذابة ويمكن التنبؤ بها للمساهمين الحاليين، وكذلك المستثمرين المحتملين. ولهذا الغرض، تقوم إدارة شركة دلالة بتنفيذ خطط استراتيجية وإعلان النتائج وفقًا للمبادئ المحاسبية المعمول بها، ووفقًا للأحكام ذات الصلة بصورة شاملة وعادلة تتسم بالدقة وفي المواعيد المحددة.

وتعتبر الحوكمة الفعالة للشركة جزءًا مهمًا من هويتنا. وعليه، نؤكد وجود إدارة ورقابة مسؤولة وقوية من خلال نظام حوكمة الشركة المعمول به. يتوفر الإطار الإرشادي للنظام من خلال نظام حوكمة الشركات الخاص بالشركات العامة والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية) في ٢٧ يناير ٢٠٠٩، وفي نفس الإطار أيضًا هناك مرجعية عامة مأخوذة عن القوانين واللوائح الأخرى المعمول بها في دولة قطر وكذلك وفي بورصة قطر.

ويلقي بيان الإفصاح عن حوكمة الشركات الضوء على المكونات الرئيسية لنظام الحوكمة كما هو محدد ومطبق في دلالة خلال فترة التقرير من ١ يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

تحافظ دلالة على عمل حوار مفتوح يتسم بالشفافية مع المساهمين. عُقدت الجمعية العمومية السنوية في ٣ أبريل ٢٠١١م وتم فيها اعتماد القرارات الآتية:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠م والخطة المستقبلية للشركة، والتصديق عليهما.
- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠م.
- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠م والتصديق عليهما.
- الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة ٨,٥% من رأس المال المدفوع وبواقع ٨٥ درهما للسهم الواحد.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠م، وتحديد مكافآتهم.
- تعيين ارنست آند يونج مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠١١م.
- انتخاب ٥ أعضاء لمجلس الإدارة من المساهمين لمدة ثلاث سنوات.

ومن المقرر أن تُعقد الجمعية العمومية السنوية في ١٨ مارس ٢٠١٢م بجدول الأعمال الآتي:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١م والخطة المستقبلية للشركة.
- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١م.
- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١م والتصديق عليهما.
- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الارباح.
- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١م وتحديد مكافآتهم.
- مناقشة تقرير الحوكمة للشركة لعام ٢٠١١م.
- تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠١٢م وتحديد أتباعه.
- مناقشة والتصديق على مقترح مجلس الادارة باستئجار مقر للشركة من احد أعضاء مجلس الادارة لافتح فرع لاحدى الشركات التابعة.
- يشتمل النظام الأساسي (عقد التأسيس) على شروط تؤكد احترام حقوق المساهمين بطريقة عادلة ومنصفة، كما يشمل الشروط الخاصة بالإطلاع على سجلات الملكية، والدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية واقتراح بنود جدول الأعمال، وكذلك معاملة المساهمين بالمثل وممارسة حق التصويت وطريقة تصويت أعضاء مجلس الإدارة، وعزل أعضاء مجلس الإدارة بسبب الغياب عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة بدون عذر مقبول، وتوزيع الحصص بالإضافة إلى القرارات الهامة الخاصة بعقد الجمعية العمومية غير العادية.

المساهمين الأساسيين

ينص النظام الأساسي على أن ألا يتجاوز إجمالي الأسهم المملوكة من قبل مساهم واحد عن 0 % من إجمالي أسهم الشركة. وتطبق هذه القاعدة من خلال نظام تسجيل بورصة قطر. وسوف تستمر دلالة في الاعتماد على بورصة قطر للحصول على سجل مساهمين محدث. أما بالنسبة للمعلومات الواردة من بورصة قطر في

مجلس الإدارة

يعتبر مجلس إدارة دلالة هو الجهة النظامية الرئيسية للشركة، وتتضمن أدوارها ومسؤولياتها الموثقة دعم الهيكل الإداري ووضع التوجه الاستراتيجي والحفاظ عليه وضمان الكفاءة والفعالية وتعزيز المكانة العامة والحفاظ على نزاهة ومصداقية المنظمة والشفافية والاستجابة للمستثمرين والمساهمين والحضور المنتظم لاجتماع مجلس الإدارة والاجتماعات الأخرى الهامة والمساعدة في الحفاظ على الهدف والرؤية الخاصة بدلالة، ومناقشة/اعتماد تقارير التدقيق الداخلي وتعيين "مدققين داخليين" بالإضافة إلى تقديم أفكار من شأنها تعزيز أداء عمليات الشركة وفروعها.

كما يحتفظ مجلس الادارة بميثاق لمجلس الإدارة الذي يسرد مزيد من التفاصيل بخصوص أدوار

٣١ ديسمبر ٢٠١١، لم يتجاوز أياً من المساهمين حد 0%، ولم يوجد عقود مساهمين تتطلب إفصاح.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١١، كان نسبة ٨٦,0١% من إجمالي عدد الأسهم في الشركة مملوكة لمواطنين قطريين (أفراد وشركات)، بينما كانت نسبة ١٣,٤٩% من إجمالي عدد الأسهم مملوكة لمستثمرين أجانب.

ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمتطلبات الخاصة بالاجتماعات وإنشاء لجان للمجلس لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته، ومسؤوليات مجلس الإدارة من حيث تدقيق أدائه سنوياً، والنظر في التغييرات لتحسين فعاليته و/أو لجانته؛ بالإضافة إلى متطلبات فصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأمين سر مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا؛ وبروتوكول التعامل مع وسائل الاتصالات وقواعد سلوك المديرين.

بناءً على النظام الأساسي، يتكون مجلس الإدارة حالياً من ٩ أعضاء عبارة عن مندوبين معينين عن المؤسسين المنتخبين لمدة 0 أعوام. يتم توثيق التغييرات التي تطرأ على أعضاء مجلس الإدارة المعينين بواسطة المؤسسين رسمياً.

الإسم	الوظيفة	تاريخ أول تعيين	الشركة الممثلة	الحالة تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل
سعادة/ راشد أحمد المناعي	رئيس مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	شخصي	غير تنفيذي
سعادة الشيخ الدكتور/ حمد بن ناصر آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	يونيو ٢٠٠٥	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع	غير تنفيذي
السيد/ عبدالرحمن المناع	عضو مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	صندوق التعليم والصحة التابع لوزارة المالية	غير تنفيذي
السيدة/ موزة السليطي	عضو مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية	غير تنفيذي
السيد/ أحمد الأصمخ	عضو مجلس الإدارة العضو المنتدب	أبريل ٢٠١١	شخصي	تنفيذي
الشيخ/ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	شخصي	تنفيذي
السيد/ علي حسين السادة	عضو مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	شخصي	تنفيذي
الدكتور/ محمد ناصر الفحطاني	عضو مجلس الإدارة	أبريل ٢٠١١	شخصي	تنفيذي
السيد/ جورج شحادة	عضو مجلس الإدارة	مارس ٢٠٠٩	شركة أموال	غير تنفيذي

مزيد من التفاصيل عن أعضاء مجلس الإدارة المميزين بشركتنا مدرجة في الملحق ا لهذا التقرير.

اجتمع مجلس الإدارة ست مرات خلال فترة التقرير وهي كالتالي:

رقم اجتماع مجلس الإدارة/ لعام	التاريخ	عدد الأعضاء من الحضور	عدد الأعضاء الذين اعتذروا	الأصوات الموكلة
١	٢٠١١/١/١٨	٨	-	١
٢	٢٠١١/٤/٢٤	٨	١	-
٣	٢٠١١/٦/١٥	٨	١	-
٤	٢٠١١/٧/٢٧	٦	١	٢
٥	٢٠١١/١٠/٠٥	٦	٣	-
٦	٢٠١١/١٢/٢٢	٧	٢	-

لجان مجلس الإدارة

تُؤسس ثلاثة لجان مجلس إدارة: لجنة التدقيق، ولجنة تنفيذية وتعيين ولجنة الأجور والحوكمة بناءً على قرار مجلس إدارة.

لجنة التدقيق

هي للجنة المسؤولة عن الإشراف والإصطلاع بكافة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجية وفقاً لخطة العمل التي يوافق عليها مجلس الإدارة في وقت سابق. تتكون اللجنة من خمسة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة. ويتوافر لكل أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية. أعضاء لجنة التدقيق هم:

• **سعادة الشيخ / د. حمد بن ناصر آل ثاني**
رئيس اللجنة.

• **السيد / عبدالرحمن أحمد المانع - عضو**
• **السيدة / موزة محمد السليبي - عضو**

اجتمعت لجنة التدقيق مرتين خلال فترة التقرير. مسؤوليات اللجنة بعد تحديث اختصاصاتها كالتالي:
1- تقديم أية موضوعات تحتاج إلى إجراء بواسطة مجلس الإدارة وتوصية بإجراءات متابعة، بناءً على ما تراه اللجنة.

2- تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

3- النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.

4- رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.

0- تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.

6- مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.

7- النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.

8- استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.

9- مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على:

• أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية؛

• المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا؛

• التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات

• استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل

• الالتزام بالمعايير المحاسبية - معايير التقارير المالية الدولية.

• الالتزام بالقواعد العموم بها في بورصة قطر.

• الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

- ١٠- النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
- ١١- الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفعالية التدقيق الخارجية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.
- ١٢- التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
- ١٣- الاجتماع مع مدققى الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
- ١٤- الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
- ١٥- التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
- ١٦- التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
- ١٧- توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققى حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:
- أ) أن يكون مدققى الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.

- ب) يجب أن يكون مدققى الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- ج) متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.
- ١٨- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
- ١٩- تقييم أداء المدقق الخارجي.
- ٢٠- الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:
- أ. مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- ب. عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- ج. أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- د. أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- هـ. أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- ف. أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.
- ٢١- التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

٢٢- توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل - على وجه الخصوص - الآتي:

أ. مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.

ب- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.

ج. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.

د. إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).

هـ. التزام شركة دالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.

ف. التزام شركة دالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.

ز. كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دالة.

٢٣- التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمه إلى اللجنة ومجلس الإدارة.

٢٤- الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.

٢٥- تقييم أداء المدقق الداخلي.

٢٦- التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي)

٢٧- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دالة أو الشخص المصطلح بمسؤوليات المدير المالي.

٢٨- التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.

٢٩- تدقيق الملاحظات المطروحة من أي من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.

٣٠- وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دالة الإبلاغ سرياً عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دالة. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.

٣١- النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.

٣٢- الإشراف على التزام دالة بقواعد السلوك المهني.

- ٣٣- ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
- ٣٤- ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
- ٣٥- حضور الجمعية العمومية.
- ٣٦- التشاور - على حساب شركة دلالة - مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
- ٣٧- التوعية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
- ٣٨- تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة. أعضاء اللجنة التنفيذية هم:

• السيد/ راشد أحمد المناعي
رئيس اللجنة

• سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد
بن حمد آل ثاني- عضو

• السيد/ علي حسين السادة
عضو

• الدكتور/ محمد ناصر القحطاني
عضو

مسؤوليات اللجنة التنفيذية كما هو موثق في محضر اجتماع مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٥ هي:

١- مراجعة الميزانية العمومية الأولية قبل عرضها على مجلس الإدارة.

٢- الموافقة على كل ما تم الاتفاق عليه بشأن الاتفاقات والالتزامات التي تتجاوز سلطة الرئيس التنفيذي.

٣- الموافقة على جميع النفقات التي تتجاوز سلطة الرئيس التنفيذي.

٤- تدقيق جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها الشركة والتوصية بسبل تحسينها وتطويرها.

٥- وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية وفقًا لسياسات مجلس الإدارة.

٦- الإشراف والرقابة على الأموال المستثمرة من قبل الشركة لضمان التزامها بالسياسات المعتمدة للشركة.

٧- وضع مبادئ توجيهية وسياسات عامة للاستثمارات وعرضها على مجلس الإدارة.

لجنة الترشيح والأجور والحوكمة

تتكون لجنة الترشيح والأجور والحوكمة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة. أعضاء اللجنة هم:

• الدكتور/ محمد ناصر القحطاني - رئيس اللجنة.

• السيد/ أحمد محمد الاصمخ - عضو.

• السيد/ جورج شحادة - عضو.

شكل مجلس إدارة شركة دلالة لجنة الترشيح والأجور والحوكمة وافق على الإختصاصات الخاصة بها في ٥ أكتوبر ٢٠١٠. تشمل مسؤوليات اللجنة وفقًا لأختصاصاتها الآتي:

١- تقديم تقرير لمجلس الإدارة بأية مسائل تحتاج تصرف من رأي اللجنة كما توصي بمتابعة العمل فيها.

٢- تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة كما تم تحديدها في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

٣- النظر في أية مسائل أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.

٤- مسؤولية عن عملية الترشيح لمجلس الإدارة والإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

٥- مسؤولية عن وضع ونشر إجراءات رسمية وصارمة وشفافة فيما يتعلق بترشيح أعضاء مجلس الإدارة بناءً على متطلبات اللائحة الداخلية لشركة دلالة القابضة (بما في ذلك النظام الأساسي) ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ونظام الشركات التجارية والسلطات الأخرى ذات الصلة.

٦- تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي واعتماده في اجتماع الجمعية

العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

٧- وضع ونشر (بعد اعتماد المساهمين في

الجمعية العمومية) سياسة الأجور التي تحكم

أجور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس

الإدارة وكبار موظفي الإدارة التنفيذية على

أساس لوائح شركة دلالة (بما في ذلك النظام

الأساسي) ووفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر

عن هيئة قطر للأسواق المالية ونظام الشركات

التجارية والأنظمة المستخدمة الأخرى وأفضل

الممارسات الدولية المطبقة الأخرى المعمول

بها في قطر.

٨- تحديد وتنفيذ سياسة الأطراف ذات الصلة

للمراقبة على المعاملات التجارية مع الأطراف ذات

الصلة والمراقبة على تضارب المصالح المحتمل.

مع الإشارة إلى تعريف الأطراف المتضامنة كما هو وارد في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وتشمل هذه السياسة المتطلبات على النحو المحدد في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٩- ضمان القيام بإجراء التقييم السنوي لآداء

مجلس الإدارة، بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة.

١٠- إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج

التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد

وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء

مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي

إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة

الشركات الصادر هيئة قطر للأسواق المالية.

١١- حضور الجمعية العمومية. (المادة ١٤. ٢ نظام

حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق

المالية)

١٢- التشاور - على حساب شركة دلالة - مع أي

خبير أو استشاري مستقل شريطة الحصول

على اعتماد مسبق من مجلس الإدارة.

١٣- تفويض المسؤوليات إلى لجنة فرعية تضم واحداً

أو أكثر من أعضاء اللجنة أو إلى الرئيس التنفيذي

لشركة دلالة.

١٤- تعريف مجلس الإدارة بشكل دائم بآخر

التطورات في مجال حوكمة الشركات وأفضل

التطبيقات المعمول بها في المجال.

في ضوء انتخابات مجلس الإدارة المقبلة، قامت

اللجنة بإعداد مبادئ إرشادية لترشيح وانتخاب

أعضاء مجلس الإدارة وضمان أن تعيينات أعضاء

مجلس الإدارة تتم وفقاً لإجراءات رسمية صارمة

وشفافة.

أمين سر مجلس الإدارة

قامت شركة دلالة بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة يتولى مسؤولية إضافية. مدير التسويق والعلاقات العامة. تم تأكيد تعيينه بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٠. يقوم بالحفاظ على محاضر كافة اجتماعات مجلس الإدارة وتدوين قراراته

المدقق الداخلي والخارجي

عين مجلس الإدارة شركة بي دابليو سي لتكون مدققها الداخلي المعين في نوفمبر ٢٠٠٩. يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق. وتتمثل المسؤوليات الأساسية للمدقق الداخلي (بي دابليو سي) كما هو منصوص عليه في خطاب 'شروط التعيين - الاستعانة بمصدر خارجي لتقديم خدمات تدقيق الحسابات الداخلية' بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩ فيما يلي:

- إعداد واعتماد تقييم المخاطر عالية الدرجة وخطة تدقيق سنوية.
- اعتماد نطاق عمل لتدقيق كل مشروع في خطة التدقيق وتدوين هذه الإجراءات.
- تنفيذ تعطيط التدقيق والعمل الميداني.
- إعداد تقارير تدقيق داخلية.
- متابعة الإجراءات المتفق عليها لتقييم نجاح الإدارة في تطبيق هذه الإجراءات.
- ووافقت الجمعية العامة في ٣ أبريل ٢٠١١ على تعيين شركة ارنست أند يونج كمُدقق خارجي وقد قدم المدقق الخارجي تقرير تدقيق غير (متحفظ) عن سنة ٢٠١١.

نظام المراقبة الداخلي

تقع المسؤولية على عاتق مجلس الإدارة في نظام المراقبة الداخلية للشركة. وقد اعتمد مجلس الإدارة هيكلًا تنظيميًا، والوصف الوظيفي والسياسات والإجراءات وتفويض السلطات ماليًا

وعمليًا بما يحكم تنظيم عمليات الشركة. وقد أكد المجلس - من خلال تفويض السلطات الحالية - أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

وخلال فترة التقرير، أكمل المدقق الداخلي تدقيق مهام العمليات/المكتب الأمامي وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى أقسام المالية والتسويق والموارد البشرية والشؤون القانونية والالتزام.

وعُهدت مسؤولية إدارة ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر الالتزام إلى إدارة الالتزام حيث يقوم بتقديم تقارير إلى الرئيس التنفيذي. وقد قامت هذه الإدارة بتصميم نظم بروتوكول رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.

كما عُهدت مسؤولية إدارة ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر النظامية إلى إدارة نظامية متخصصة تقوم بتقديم التقارير إلى الرئيس التنفيذي. وكذلك عُهد مسؤولية الشؤون المالية لإدارة مالية مخصصة تقوم بتقديم التقارير إلى الرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

وقد وضعت الإدارة المالية نظم الرقابة الداخلية للشروع في التسجيل واعتماد وتقرير المعاملات وفقًا للمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية. لمزيد من المعلومات عن تعرض شركة دلالة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وعن أهداف شركة دلالة وسياساتها وعمليات قياس وإدارة المخاطر، وعن إدارة شركة دلالة لرأس المال، يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٢٢ "إدارة المخاطر المالية" في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

المعاملات الداخلية

تم تطبيق سياسة للتداول بالأوراق المالية والإفصاح (منظمة شروطاً لتعاملات الأفراد المطلعين) في يناير ٢٠١٠ حيث يتم تطبيق إجراءات رقابية آليه بأنظمة الشركة التشغيلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ويتضمن ذلك تقديم التقارير عن التداول من خلال شركة دلالة للوساطة من قبل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية والموظفين .

سياسة توزيع الأرباح

يخضع دفع توزيع الأرباح لتوصية مجلس الإدارة واعتماده بواسطة مساهمي الشركة. اقترح مجلس إدارة شركة دلالة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٢ توزيع أرباح نقدية بقيمة واحد ريال قطري للسهم الواحد (أي ١٠٪) لعام ٢٠١١.

الالتزام وتحسينات الرقابة

(المواد ٣٠-٢, ٣٠-٦, ٣٠-٧, ٣٠-٨, ٣٠-٩)

يخضع الإطار النظامي في دولة قطر لتغييرات متكررة. تقوم شركة دلالة بمراقبة هذه التغييرات النظامية وتسعى باستمرار إلى الالتزام بجميع اللوائح والقوانين الجديدة أو المعدلة. وبالإضافة إلى ذلك، تحافظ شركة دلالة على الحوار المفتوح البناء مع السلطات التنظيمية في المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

وفقاً لأحكام لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية وحكم لجنة التظلمات بهيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١١، تم تغريم شركتين تابعتين لدلالة الغابضة وهما: دلالة للوساطة مبلغ خمسمائة ألف ريال قطري

سياسة المكافآت (المادة ٣٠-٣)

تم اعتماد مبلغ قدره ٨٠٠٠٠٠٠ ريال قطري لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١١. حيث تخضع مكافآت مجلس الإدارة لاعتماد الجمعية العمومية بحد أقصى قدره ١٠٪ من صافي الأرباح ضمن توزيع إضافي. وفي حال عدم تحقيق الشركة أرباح سنوية، يمكن أن يدفع مبلغاً مقطوعاً لأعضاء مجلس الإدارة بشرط ألا تزيد مكافأة أيًا من أعضاء مجلس الإدارة عن ١٠٠٠٠٠٠ ريال قطري سنوياً. يحدد مجلس الإدارة مكافآت الإدارة العليا. وتتكون مكافآت الإدارة العليا من راتب وأصافي مقابل أداء. تقوم شركة دلالة بالإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا كجزء من إفصاح الأطراف المختصة في التقرير المالي للمجموعة.

ودلالة الإسلامية مبلغ أربعمائة وخمسون ألف ريال قطري، وتم عمل الإفصاحات اللازمة على المواقع الإلكترونية لشركتي دلالة للوساطة ودلالة للوساطة الإسلامية وبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية . تم فرض الغرامات المذكورة على خلفية مخالفة المواد التالية من نظام الخدمات المالية: (٤١) والمواد (٣) من المرفق الثاني بنفس النظام والمواد (٨٠) من لائحة بورصة قطر.

الخطوات التالية لتحقيق الالتزام بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

تتطلب المادة ٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية من الشركات المدرجة الإفصاح عن عن مدى التزامهم بالأحكام الواردة في النظام، بالإضافة إلى تبرير وتوضيح أسباب منطقيّة وراء عدم الالتزام. حددت شركة دلالة المجالات الآتية والتي تستلزم مزيد من ممارسات حوكمة الشركات وفقاً لأحكام النظام:

١- لجنة الترشيح والأجور والحوكمة

ستقوم اللجنة - بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة - بعمل تقييم سنوي لآداء مجلس الإدارة يتضمن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتحديد عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة فيها بموضوعات خاصة بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) وكيفية تعامل مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.

تقوم اللجنة حالياً بإعداد سياسة مكافآت يعتمدها مجلس الإدارة لتحديد مكافآت كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه والإدارة العليا. وتشمل السياسة شرطاً يضمن أن سياسات الأجور تضع في اعتبارها أداء شركة دلالة على المدى الطويل وتنتشر فور وضعها.

٢- إدارة المخاطر

- يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالإشراف على تطوير إستراتيجية

المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات ، ولمواصلة تعزيز ممارسات إدارة المخاطر ، تعمل دلالة على المُضي قدماً نحو إنشاء مهام خاصة بإدارة المخاطر، حيث تم أخذ تلك المهمة في الاعتبار أثناء إعادة توجيه أقسام الشركة من خلال مشروع خاص بالموارد البشرية يقوم بتسليمه مكتب استشارات خارجي مستقل .

- يتعهد مجلس الإدارة بالإبقاء على الرقابة شاملة ومسؤولية حوكمة إدارة المخاطر، بمساعدة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ووظيفة إدارة المخاطر.

٣- علاقات المستثمرين

في ظل دعم التزام شركة دلالة بعمل اتصال وثيق وشامل مع المساهمين، جاري حالياً إعداد ونشر إجراءات واضحة وشاملة بشأن علاقات المساهمين.

ع- سياسة الأطراف المختصة ذات العلاقة

وتعارض المصلحة

قامت شركة دلالة بإعداد سياسة الأطراف ذات الصلة الرسمية لتنظيم المعاملات التجارية مع الأطراف المختصة وتعارض المصالح المحتملة , بالإضافة إلى الممارسات والإفصاحات ذات الصلة وجاري اعتمادها من لجنة الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

0- تحسينات العملية

سوف تقوم شركة دلالة بوضع وتطبيق عمليات الحوكمة الآتية:

- عملية وخطة عمل تدريب أعضاء مجلس الإدارة.
- عملية إعداد وإصدار تقرير حوكمة الشركة السنوي.
- عملية مراقبة تناوب المدققين واستقلاليتهم.
- تصميم آلية تعمل على تمكين الموظفين

من الإبلاغ عن السلوكيات المشبوهة وغير المشروعة وغير الأخلاقية والتي تضر بالشركة وتطبيق هذه الآلية , وفي نفس الوقت ضمان سرية المعلومات التي تم تلقيها وحماية مبلغها.

٨- تم استكمال مستندات الحوكمة الحالية مع المستندات الداعمة المطلوبة مثل الموثيق والاختصاصات والسياسات والإجراءات. و سيتم تقييم ومراجعة و تحديث كافة السياسات والإجراءات لدلالة القابضة و الشركات التابعة لها عن طريق مكتب استشارات خارجي مستقل لتعكس الأعمال الحالية.

راشد أحمد المناعي
رئيس مجلس الإدارة

الملحق رقم (١) - عرض لاعضاء مجلس إدارة الشركة

سعادة السيد / راشد احمد حمد المناعي (رئيس مجلس الإدارة)

- يحوز سعادته خبرة واسعة النطاق في القطاع المائي فهو حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال في الإدارة المالية وحضر دورات تدريبية عديدة في القطاع المائي كما حضر وساهم في مننديات ومؤتمرات محلية وعالمية ولديه معرفة واسعة في مجال الاستثمار والأسواق المالية المحلية والعالمية.
- شغل السيد / راشد المناعي منصب مساعد مدير إدارة التسويق بنك الدوحة، كما شغل منصب رئيس قسم المعلومات بالإدارة العامة لجوازات المنافذ وشؤون الوافدين.
- ويرأس سعادته حالياً اللجنة التنفيذية لشركة دلالة.



سعادة الشيخ الدكتور / حمد بن ناصر آل ثاني

(نائب رئيس مجلس الإدارة - ممثلاً مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع)

- حصل سعادة الشيخ الدكتور / حمد بن ناصر آل ثاني على ماجستير إدارة الأعمال في التخطيط المائي من جامعة ويلز وحاصل على درجة الدكتوراة في إدارة المشروعات الصناعية في عام ١٩٩٦.
- يرأس سعادته منظمات عدة بارزة في عدد من القطاعات فهو يشغل حالياً منصب مستشار إقتصادي في مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس إدارة شركة المستقبل لصناعة الأنابيب كما شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية .
- كما يرأس سعادته لجنة التدقيق بشركة دلالة .



السيد / عبدالرحمن أحمد المانع

(عضو مجلس إدارة - ممثلاً لصندوق التعليم والصحة التابع لوزارة الإقتصاد المالية)

- حصل السيد / عبدالرحمن المانع على بكالوريوس في المالية والاقتصاد .
- يشغل السيد / عبدالرحمن المانع حالياً منصب محلل استثماري في إدارة استثمارات الأصول بجهاز قطر للاستثمار ، كما يحوز على خبرة واسعة النطاق في القطاع المائي كما شارك في العديد من المننديات والمؤتمرات الاستثمارية والاقتصادية في دولة قطر
- وهو عضو لجنة التدقيق في شركة دلالة .



السيدة / موزة محمد جمعة الفضالة السليطي
(عضو مجلس إدارة - ممثلاً لصندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية)



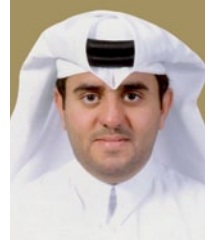
- حصلت السيدة / موزة السليطي على ماجستير العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- تشغل السيدة / موزة السليطي حالياً منصب مدير وحدة التخطيط والبحوث / مدير مكتب حسابات الصناديق بالإدارة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ عام ٢٠٠٩ ، وقبل ذلك كانت تعمل بديوان المحاسبة منذ عام ١٩٩٣ ، كما شاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاستثنائية والاقتصادية في دولة قطر .
- وهي عضو لجنة التدقيق في شركة دلالة .

سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني
(عضو مجلس إدارة)



- حصل سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بلايومث في بريطانيا.
- كما عمل سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني في بنك HSBC و دوتش بنك .
- كما حصل على عدد من الدورات التدريبية في الاعمال المالية والمصرفية .
- وهو عضو اللجنة التنفيذية لشركة دلالة .

السيد الدكتور / محمد ناصر محمد ناصر القحطاني
(عضو مجلس إدارة)



- حصل الدكتور / محمد القحطاني على درجة الدكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٩ ، بالإضافة الى حصوله على درجة ماجستير القانون في تخصص القانون التجاري الدولي من جامعة نورثمبريا بالمملكة المتحدة كما حضر وساهم في العديد من المنتديات والمؤتمرات المحلية والعالمية في مجال القانون والمجال الاقتصادي.
- يشغل الدكتور / محمد القحطاني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للشؤون الإدارية و الموارد البشرية وعضو لجنة الاستثمار ولجنة المناقصات والمزايدات بشركة الميرة للمواد الاستهلاكية منذ عام ٢٠١٠ ، وهو عضو مجلس إدارة الشركة القطرية لتجارة اللحوم والمواشي ، كما شغل منصب كبير مسؤولي المشتريات بشركة قطر للغاز المسال المحدودة " قطر غاز " ، بالإضافة الى انه شغل منصب مدير بالانابة لقسم للمشتريات والعقود بالالعاب الاسبوية الدوحة عام ٢٠٠٦ .
- وهو رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في شركة دلالة . وعضو لجنة التدقيق.

السيد / جورج شحادة
(عضو مجلس إدارة – ممثل عن شركة أموال)



- حصل السيد / شحادة على بكالوريوس العلوم في الإقتصاد من جامعة كولج لندن بالمملكة المتحدة ، بالإضافة الى انه خريج البرنامج التنفيذي لكلية هارفارد لإدارة الأعمال.

- يشغل السيد / شحادة حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة أموال ، وقبل ذلك كان مدير الاستثمارات الرئيسية بشركة شعاع كابيتال بإمارة دبي حيث كان مسؤولاً عن استثمارات الملكية في الشركة في منطقة الخليج وعالمياً ، كما كان عضو مجلس إدارة شركة أموال منذ عام ٢٠٠٧ وكذلك شركة شعاع كابيتال السعودية (ش.م.س) وهي شركة قائمة بموجب القوانين المعمول بها والصادرة عن هيئة سوق المال السعودية ، وشارك في تأسيس إدارة الأصول الفعلية في لندن وقام بإدارة صناديق الاستثمار العادية والبيديلة.

- وهو عضو لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في شركة دلالة.

السيد / احمد محمد علي إبراهيم الأصمخ
(عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب)



- حصل السيد / أحمد الاصمخ على بكالوريوس في التاريخ من جامعة قطر عام ٢٠٠٢. يشغل السيد / أحمد الأصمخ حالياً وظيفة سكرتير ثاني بوزارة الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ كما لديه خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي ، ولديه معرفة واسعة في مجال الاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والعالمية .

- إلى جانب ذلك فهو عضو لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في شركة دلالة.

السيد / علي حسين علي السادة
(عضو مجلس إدارة)



- يحوز السيد / علي السادة على خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.

- يدير السيد / علي السادة بصفته رجل اعمال مجموعة واسعة من الاستثمارات الخاصة وهو عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك قطر الوطني منذ عام ١٩٩٨ ، وعضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية (ش.م.ق) وعضو مجلس إدارة شركة حالول للخدمات البحرية (ذ.م.م) والمملوكة بالكامل لشركة الملاحة القطرية ، وايضاً فهو عضو مجلس إدارة شركات عديدة خارج دولة قطر بالامارات والبحرين وسوريا .

- وهو أيضاً عضو اللجنة التنفيذية بشركة دلالة.

